

المحتويات

صفحة	
١	مقدمة
٢	تمهيد
٢	المشكلة البحثية
٣	أهداف الدراسة
٥	الأسلوب البحثي
٦	مصادر البيانات
٧	توييب البحث
٨	الباب الأول: الإطار النظري والإستعراض المرجعي
٩	تمهيد
٩	فصل ١: المفاهيم الإقتصادية البحثية للعماله البشرية
٩	تمهيد:
١٠	الحجم الأمثل للسكان
١٠	العمل
١١	الموارد البشرية
١٢	القوة البشرية واللاقوة بشرية
١٣	العماله الكامله والعماله القاصره
١٤	العمل البشرى الزراعى المتاح للإستخدام والمستخدم الفعلى
١٥	الطلب على العمل البشرى الزراعى
١٥	تقدير موازنه العرض والطلب
١٦	العماله البشرية المستخدمه فى الإنتاج الزراعى
١٦	العماله البشرية المستخدمه فى الإنتاج النباتى
١٦	العماله البشرية المستخدمه فى الإنتاج الحيوانى
١٦	العمل البشرى المستخدم فى إنتاج الفدان
١٧	مكافئ الرجل
١٧	البطاله
١٨	نسبه الإعاله

صفحة

فصل (٢): الإستعراض المرجعي للدراسات المتعلقة بالعمالة الزراعية في

١٩	مصر
١٩	تمهيد:
٢٠	أولاً: بحوث ودراسات أجريت خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٦٠
٢١	ثانياً: بحوث ودراسات أجريت خلال الفترة ١٩٦١-١٩٧٣
٢٨	ثالثاً: بحوث ودراسات أجريت خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٦
٣٥	رابعاً: بحوث ودراسات أجريت خلال الفترة ١٩٨٧-٢٠٠٣
٦٥	أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسات

الباب الثاني: الوضع الراهن للعمالة والأجور في المقتصد القومي والزراعي في مصر

٦٧	تمهيد:
٦٩	فصل (١): الوضع الراهن للعمالة والأجور في المقتصد القومي
٦٩	تمهيد:
٦٩	تطور النمو السكاني في مصر
٧١	تصنيف السكان المصريين وفقاً لمناطق الإقامة
٧٢	تصنيف السكان المصريين وفقاً للنوع
٧٣	التركيب العمري للسكان
٧٥	القوة البشرية والقوة العاملة في مصر
٧٥	اللاقوة بشرية
٧٥	القوة البشرية
٧٦	السكان خارج قوة العمل
٧٦	السكان داخل قوة العمل
٧٧	فئة العمال المشتغلين
٧٧	فئة العمال المتعطلين
٧٨	تطور أعداد القوى العاملة الكلية في مصر
٨١	تطور أعداد القوى العاملة غير الزراعية في مصر

صفحة

٨٤ الأهمية النسبية للعمالة غير الزراعية إلى العمالة الكلية	٧٢١
٨٤ تطور الأجور الكلية النقدية والحقيقية في مصر	٨٢١
٨٤ تطور الأجور الكلية النقدية	
٨٨ تطور الأجور الكلية الحقيقية	
٩٠ تطور الأجور اللازراعية النقدية	١٦١
٩١ تطور الأجور اللازراعية الحقيقية	٢٦١
٩٤ تطور متوسط أجر العامل اللازراعي النقدي	٢٦١
٩٦ تطور متوسط أجر العامل اللازراعي الحقيقي	٢٦١
٩٧ فصل (٢): الوضع الراهن للعمالة والأجور في المقتصد الزراعي	
٩٧ تمهيد:	٢٦١
٩٨ تطور أعداد القوى العاملة الزراعية في مصر	٧٦١
١٠٢ تطور أعداد القوى العاملة الزراعية العائلية في مصر	٨٦١
١٠٣ تطور أعداد القوى العاملة الزراعية المستأجرة في مصر	٠٢١
١٠٥ الطلب على العمالة الزراعية في مصر	٢٦١
١٠٦ تقدير الطلب على العمالة الزراعية من الرجال	٢٦١
١٠٧ موسمية الطلب على العمالة الزراعية رجال	٢٦١
١٠٩ تقدير الطلب على العمالة الزراعية من الأولاد	٢٦١
١١٠ موسمية الطلب على العمالة الزراعية من الأولاد	٢٦١
١١٢ تطور الأجور الزراعية النقدية والحقيقية في مصر	٢٦١
١١٢ تطور الأجور الزراعية النقدية في مصر	٢٥١
١١٦ تطور الأجور الزراعية الحقيقية في مصر	٢٥١
١١٧ تطور متوسط أجر العامل الزراعي النقدي	٢٥١
١٢٠ تطور متوسط أجر العامل الزراعي الحقيقي	٢٥١
١٢١ تطور متوسط أجر الرجل الزراعي النقدي اليومي	
١٢٣ تطور متوسط أجر الرجل الزراعي الحقيقي اليومي	٧٥١

صفحة	الموضوع
١٢٧	تطور متوسط أجر الولد الزراعى النقدى اليومى
١٢٨	تطور متوسط أجر الولد الزراعى الحقيقى اليومى
الباب الثالث: الآثار المترتبة على السياسات التحريرية على سوق العمالة	
١٣١	الزراعية فى مصر
١٣٢	تمهيد:
١٣٢	فصل (١): محددات العمالة الزراعية فى مصر
١٣٢	تمهيد:
١٣٣	تطور الأجور الكلية والزراعية الحقيقية والدخل الزراعى الحقيقى
١٣٣	تطور الأجور الكلية الحقيقية
١٣٧	تطور الأجور الزراعية الحقيقية
١٣٨	تطور الدخل الزراعى الحقيقى
١٤٠	تطور رأس المال المزرعى الحقيقى
١٤٣	تطور عدد السكان
١٤٤	تطور أعداد الماشية
١٤٦	تطور الرقعة المزروعة والمحصولية
١٤٦	تطور الرقعة المزروعة
١٤٩	تطور الرقعة المحصولية
١٥١	العوامل المحددة للعمالة الزراعية الكلية
١٥٢	العوامل المحددة للعمالة الزراعية الكلية خلال فترة الدراسة الأولى
١٥٣	العوامل المحددة للعمالة الزراعية الكلية خلال فترة الدراسة الثانية
١٥٤	العوامل المحددة للعمالة الزراعية الكلية خلال إجمالى فترة الدراسة
	العوامل المحددة للعمالة الزراعية المستأجرة خلال فترة الدراسة
١٥٧	الأولى

صفحة

العوامل المحددة للعمالة الزراعية المستأجرة خلال فترة الدراسة	
الثانية	١٥٧
العوامل المحددة للعمالة الزراعية المستأجرة خلال إجمالي فترة	
الدراسة	١٥٩
العوامل المحددة للعمالة الزراعية العائلية خلال فترة الدراسة الأولى	١٦١
العوامل المحددة للعمالة الزراعية العائلية خلال فترة الدراسة الثانية	١٦١
العوامل المحددة للعمالة الزراعية العائلية خلال إجمالي فترة الدراسة	١٦٣
فصل (٢): نموذج إقتصادي - قياسي لسوق العمالة الزراعية في ظل	
سياسات التحرر الإقتصادي في مصر	١٦٥
تمهيد:	١٦٥
أولاً: توصيف النموذج الإقتصادي- القياسي المستخدم	١٦٥
المعادلات السلوكية للنموذج	١٦٧
أنواع المتغيرات الداخلية والخارجية للنموذج	١٦٧
١- المتغيرات الداخلية للنموذج	١٦٧
٢- المتغيرات الخارجية للنموذج	١٦٧
مشكلة التمييز للنموذج	١٦٨
١- معادلات مميزة بالضبط	١٦٨
٢- معادلات أقل تميزاً	١٦٨
٣- معادلات أكثر تميزاً	١٦٨
شروط التمييز	١٦٩
١- شرط الدرجة	١٦٩
٢- شرط الرتبة	١٦٩

صفحة

ثانياً: نتائج التقديرات الإحصائية للنموذج الإقتصادي - القياسى لسوق العمالة الزراعية فى مصر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية	١٦٩
دالة قيمة الإنتاج الزراعى	١٧٠
دالة الطلب على العمالة الزراعية	١٧٠
دالة أجر العامل الزراعى	١٧١
ثالثاً: نتائج التقديرات الإحصائية للنموذج الإقتصادي - القياسى لسوق العمالة الزراعية فى مصر باستخدام طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل	١٧٥
دالة قيمة الإنتاج الزراعى	١٧٥
دالة الطلب على العمالة الزراعية	١٧٧
دالة أجر العامل الزراعى	١٧٧
الباب الرابع: السكان وقوة العمل بعينة الدراسة	١٧٩
تمهيد:	١٨٠
فصل ١: خصائص السكان والقوة العاملة بمحافظة كفر الشيخ وأسيوط ..	١٨٠
تمهيد:	١٨٠
الرقعة المزروعة والمحصولية بمحافظة كفر الشيخ وأسيوط	١٨١
تطور النمو السكانى بمحافظة كفر الشيخ وأسيوط	١٨٢
تطور النمو السكانى بمحافظة كفر الشيخ	١٨٢
تطور النمو السكانى بمحافظة أسيوط	١٨٣
تصنيف سكان محافظة كفر الشيخ وأسيوط وفقاً لمناطق الإقامة	١٨٤
التركيب العمرى لسكان محافظة كفر الشيخ وأسيوط وفقاً لمناطق الإقامة	١٨٦
تقدير نسبة الإعالة لسكان محافظة كفر الشيخ وأسيوط وفقاً لمناطق الإقامة	١٨٧
التركيب العمرى لسكان محافظة كفر الشيخ وأسيوط وفقاً للنوع	١٨٨
تقدير نسبة الإعالة بمحافظة كفر الشيخ وأسيوط وفقاً للنوع	١٨٩

صفحة	
١٩٠	تصنيف سكان محافظتى كفر الشيخ وأسبوط وفقاً لحالة العمل
١٩٠	اللاقوة بشرية بمحافظة كفر الشيخ وأسبوط وفقاً لمناطق الإقامة
١٩٠	القوة البشرية بمحافظة كفر الشيخ وأسبوط وفقاً لمناطق الإقامة
	السكان خارج قوة العمل بمحافظة كفر الشيخ وأسبوط وفقاً لمناطق
١٩١	الإقامة
	السكان داخل قوة العمل بمحافظة كفر الشيخ وأسبوط وفقاً لمناطق
١٩٢	الإقامة
١٩٢	فئة العمال المسشغلين
١٩٢	فئة العمال المتعطلين
١٩٣	تصنيف معدل البطالة بمحافظة كفر الشيخ وأسبوط وفقاً لمناطق الإقامة
١٩٣	اللاقوة بشرية بمحافظة كفر الشيخ وأسبوط وفقاً للنوع
١٩٣	القوة البشرية بمحافظة كفر الشيخ وأسبوط وفقاً للنوع
١٩٤	السكان خارج قوة العمل بمحافظة كفر الشيخ وأسبوط وفقاً للنوع
١٩٥	السكان داخل قوة العمل بمحافظة كفر الشيخ وأسبوط وفقاً للنوع
١٩٥	فئة العمال المسشغلين
١٩٥	فئة العمال المتعطلين
١٩٦	تصنيف معدل البطالة بمحافظة كفر الشيخ وأسبوط وفقاً للنوع
	توصيف حالة العمل لأفراد القوة العاملة بمحافظة كفر الشيخ وأسبوط وفقاً
١٩٦	لمناطق الإقامة
١٩٦	صاحب عمل ويستخدم آخرين
١٩٧	يعمل بنفسه ولايستخدم أحد
١٩٨	يعمل بأجر
١٩٨	العاملون لدى أسرهم بدون أجر
	توصيف حالة العمل لأفراد القوة العاملة بمحافظة كفر الشيخ وأسبوط وفقاً
١٩٩	للنوع
١٩٩	صاحب عمل ويستخدم آخرين
٢٠٠	يعمل بنفسه ولايستخدم أحد
٢٠١	يعمل بأجر

صفحة	
٢٠١	العاملين لدى أسرهم بدون أجر
٢٠٢	تصنيف العمالة الزراعية وغير الزراعية بمحافظة كفر الشيخ وأسيوط وفقاً لمناطق الإقامة
٢٠٣	تصنيف العمالة الزراعية وغير الزراعية بمحافظة كفر الشيخ وأسيوط وفقاً للنوع
٢٠٥	فصل ٢: إختيار وتوصيف عينة الدراسة
٢٠٥	تمهيد:
٢٠٦	تصميم وإختيار العينة البحثية
٢٠٦	إختيار منطقة الدراسة
٢٠٦	توزيع العينة البحثية
٢٠٧	طبيعة بيانات العينة البحثية
٢٠٧	الخصائص الحيازية والإغلاية لزراع العينة البحثية
٢٠٧	التركيب الحيازي لمزارع العينة البحثية
٢٠٨	توصيف العينة البحثية وفقاً للفئات الحيازية
٢٠٩	التركيب المحصولي لمزارع العينة البحثية
الباب الخامس: الإحتياجات الفدانبة من العمل البشرى للزروع النباتية والحيوانية بعينة الدراسة	
٢٢٠	تمهيد:
٢٢١	فصل ١: الإحتياجات الفدانبة من العمل البشرى للزروع النباتية بعينة الدراسة
٢٢١	تمهيد:
٢٢٢	نتائج تحليل التباين للعمل البشرى المستخدم على مستوى الفئات الحيازية
٢٢٣	نتائج تحليل التباين للعمل البشرى المستخدم على مستوى قرى العينة الإحتياجات الفدانبة للزروع الحقلية الشتوية من العمل البشرى الزراعى
٢٢٣	الإحتياج الفدانى للقمح
٢٢٦	الإحتياج الفدانى للبرسيم

صفحة	
٢٢٧	الإحتياج الفدانى لبنجر السكر
٢٣٠	الإحتياج الفدانى للفول البلدى
٢٣٢	الإحتياج الفدانى للعدس
٢٣٣	الإحتياج الفدانى للحمص
	الإحتياجات الفدانىة للزروع الحقلية الصيفية من العمل البشرى
٢٣٣	الزراعى
٢٣٣	الإحتياج الفدانى للأرز
٢٣٦	الإحتياج الفدانى للقطن
٢٣٨	الإحتياج الفدانى للذرة الشامية
٢٤٠	الإحتياج الفدانى للذرة الرفيعة
٢٤٢	الإحتياج الفدانى لبطيخ اللب
٢٤٢	الإحتياج الفدانى للفول السودانى
٢٤٤	الإحتياج الفدانى من العمل البشرى وفقاً لمصادره
٢٤٦	فصل (٢): إحتياجات الوحدة الحيوانية من العمل البشرى بعينة الدراسة ...
٢٤٦	تمهيد:
	نتائج تحليل التباين للعمل البشرى المستخدم فى خدمة ورعاية
٢٤٧	الوحدة الحيوانية
	إحتياجات الوحدة الحيوانية من العمل البشرى بقرى محافظة
٢٤٨	كفر الشيخ
٢٤٨	إحتياجات الوحدة الحيوانية من العمل البشرى بقرية العجوزين
٢٤٨	إحتياجات الوحدة الحيوانية من العمل البشرى بقرية كفر العرب
٢٤٩	إحتياجات الوحدة الحيوانية من العمل البشرى بقرية المشرقى ..
٢٥٠	إحتياجات الوحدة الحيوانية من العمل البشرى بقرية الكفر الشرقى

صفحة

إحتياجات الوحدة الحيوانية من العمل البشرى بقرى محافظة	
أسبوط	٢٥٠
إحتياجات الوحدة الحيوانية من العمل البشرى بقرية موشا	٢٥٠
إحتياجات الوحدة الحيوانية من العمل البشرى بقرية بنى حسين	٢٥٠
إحتياجات الوحدة الحيوانية من العمل البشرى بقرية بوق	٢٥١
إحتياجات الوحدة الحيوانية من العمل البشرى بقرية مير	٢٥١
فصل ٣: تقدير موازنة العرض والطلب للعمل البشرى بعينة الدراسة .	٢٥٢
تمهيد:	٢٥٢
العمل البشرى الزراعى المتاح للإستخدام بعينة الدراسة	٢٥٢
العمل البشرى الزراعى المستخدم الفعلى بعينة الدراسة	٢٥٥
موازنة العرض والطلب من العمل البشرى الزراعى بقرى العينة	
البحثية	٢٥٨

الباب السادس: الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى الزراعى

والآلى فى مصر ومزارع العينة البحثية	٢٦٢
تمهيد:	٢٦٣
فصل ١: الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى الزراعى والآلى	
فى مصر	٢٦٣
تمهيد:	٢٦٣
الأهمية النسبية للعمالة الزراعية إلى العمالة الكلية	٢٦٤
الأهمية النسبية للأجور الزراعية للأجور الكلية	٢٦٦
نسبة متوسط الأجر الزراعى من الأجر القومى	٢٦٦
إنتاجية العامل الزراعى على أساس سعر السوق	٢٦٧
إنتاجية العامل الزراعى على أساس تكلفة الإنتاج	٢٦٩
إنتاجية الجنيه/أجر على أساس سعر السوق	٢٧١
إنتاجية الجنيه/أجر على أساس تكلفة الإنتاج	٢٧٣

صفحة

٢٧٤	تطور نسبة رأس المال المستثمر بالنسبة للعامل الزراعي
٢٧٦	متوسط نصيب العامل الزراعي من الإستثمارات الزراعية
٢٧٩	تطور متوسط نصيب العامل الزراعي من الرقعة المزروعة
٢٨١	تطور متوسط نصيب العامل الزراعي من الرقعة المحصولية
٢٨٣	نسبة القيمة المضافة إلى عدد المشتغلين بالزراعة
٢٨٦	معييار القيمة المضافة للجنيه/ أجر
٢٨٨	الإنتاجية وعلاقتها بالأجور في القطاع الزراعي

فصل ٢: الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى الزراعى والآلى

٢٩١	فى مزارع عينة الدراسة
٢٩١	تمهيد:
	الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى والآلى بقرى عينة
٢٩٢	محافظة كفر الشيخ
	الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى والآلى بقرى
٢٩٢	مركز دسوق
	الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى والآلى بقرية
٢٩٢	العجوزين
	الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى والآلى بقرية
٢٩٥	كفر العرب
	الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى والآلى بقرى
٢٩٧	مركز الحامول
	الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى والآلى بقرية
٢٩٧	المشرقى
	الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى والآلى بقرية
٣٠٠	الكفر الشرقى

صفحة

الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى والآلى بعينة محافظة كفر الشيخ	٣٠٢
الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى والآلى بقرى عينة محافظة أسيوط	٣٠٥
الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى والآلى بقرى مركز أسيوط	٣٠٥
الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى والآلى بقرية موشا محافظة أسيوط	٣٠٥
الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى والآلى بقرية بنى حسين	٣٠٨
الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى والآلى بقرى مركز القوصية	٣١٠
الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى والآلى بقرية بوق محافظة أسيوط	٣١٠
الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى والآلى بقرية مير محافظة أسيوط	٣١٣
الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى والآلى بعينة محافظة أسيوط	٣١٥
الملخص والتوصيات	٣١٨
الملخص العربى	٣١٩
التوصيات	٣٣٤
المراجع	٣٣٦
أولاً: مراجع باللغة العربية	٣٣٧
ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية	٣٤٨
الملاحق:	٣٤٨
ملحق رقم (١) جداول البيانات العامة	٣٥٠
ملحق رقم (٢) الملحق الإحصائى	٣٦٣
ملحق رقم (٣) إستمارة الإستبيان الخاصة بالدراسة	٣٨٦
ملخص باللغة الإنجليزية	1-10

الملخص العربى

يمثل عنصر العمل البشرى فى أى عملية إنتاجية دورا هاما وحيويا حيث يعتبر أهم عوامل الإنتاج وخاصة فى الدول النامية، ولقد شهد سوق العمل فى مصر خلال السنوات الماضية العديد من التغيرات الإقتصادية متمثلة فى إنتهاج سياسة التحرر الإقتصادى، والتي إنعكست بدورها على هيكل الأجور والعمالة سواء على المستوى القومى أو على مستوى القطاع الزراعى، لذا أصبح من الضرورى التعامل مع تلك المتغيرات المرتبطة والمؤثرة على هذا العنصر بما يتحقق معه كفاءة أعلى فى أداء العمليات الزراعية لينعكس بدوره على رفاهية المنتج الزراعى.

تتمثل المشكلة البحثية فى وجود درجة كبيرة من التناقض والتضارب فى البيانات المتاحة عن العمل البشرى الزراعى، كما أن التقديرات التى تصدرها الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى تقديرات نمطية قديمة تعتمد على معاملات فنية ثابتة وإهمالها لدور المرأة فى القطاع الزراعى، وعدم وجود بيانات محددة وواضحة عن إحتياجات الوحدة الحيوانية من العمل البشرى، وإتجاه الزراع نحو إغلال الزروع الأكثر ربحية الأقل إستخداما لعنصر العمل ووجود نسبة كبيرة من العمالة الزراعية تعمل بشكل موسمى خلال المواسم الزراعية، بالإضافة لقلة الدراسات التى تناولت كفاءة إستخدام هذا العنصر ومحددات طلب العمالة الزراعية، وكذا الدراسات التى تتعلق بوضع سوق العمالة والعوامل المؤثرة فيه حيث يعتبر من الأمور الهامة وبصفة خاصة بعد تطبيق سياسة التحرر الإقتصادى على مستوى القطاع الزراعى.

وتستهدف الدراسة بصفة أساسية تحقيق الأهداف الآتية:

- ١- الوقوف على محددات طلب العمالة الزراعية الكلية والعائلية والمستأجرة.
- ٢- الوقوف على محددات سوق العمالة الزراعية فى مصر فى ظل سياسة التحرر الإقتصادى.

٣- تقدير الإحتياجات الغذائية للزروع النباتية والحيوانية من العمل البشرى الزراعى وفقاً للفئات النوعية والعمرية بعينة الدراسة.

٤- موازنة العرض والطلب من العمل الزراعى بقرى العينة البحثية.

٥- الوقوف على كفاءة استخدام عنصر العمل الزراعى على المستوى القومى وعينة الدراسة.

كما تستهدف الدراسة تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١- إلقاء الضوء على مدى علاقة العمالة والأجور الزراعية ببعض التغيرات الإقتصادية القومية.

٢- التعرف على موسمية العمل الزراعى خلال شهور السنة من خلال حساب الدليل الموسمى.

٣- التعرف على الخصائص الرئيسية للقوى العاملة البشرية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة على المستوى القومى ومحافظة كفر الشيخ وأسيوط بصفة خاصة.

أعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفى والإستنباطى والتاريخى فى التحليل الإقتصادى، كما تم استخدام أدوات وأساليب التحليل الإحصائى والإقتصادى القياسى وعلى وجه التحديد الأساليب الآتية:

١- معادلات الإتجاه الزمنى العام فى الصور الخطية واللوغاريتمية المزدوجة.

٢- معادلات الإنحدار المتعدد والمرحلى فى الصور الخطية واللوغاريتمية المزدوجة للوقوف على محددات طلب العمالة الزراعية الكلية والعائلية والمستأجرة فى مصر.

٣- دالات الإنتاج فى الصور الخطية واللوغاريتمية المزدوجة للوقوف على كفاءة استخدام موارد العمل البشرى والآلى فى مزارع عينة الدراسة.

٤- النماذج الإقتصادية القياسية بأسلوب المعادلات الآتية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) و المربعات الصغرى على ثلاث مراحل (3SLS)

للقوف على محددات سوق العمالة الزراعية فى مصر فى ظل سياسات التحرر الإقتصادى.

٥- أسلوب المتغير الصورى ليعكس أثر سياسة التحرر الإقتصادى.
٦- الدليل الموسمى ليعكس موسمية الطلب على العمالة الزراعية على مدار شهور السنة.

٧- معايير الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل البشرى والمتمثلة فى الأهمية النسبية للعمالة الزراعية للعمالة الكلية، والأهمية النسبية للأجور الزراعية للأجور الكلية، نسبة متوسط الأجر الزراعى من الأجر القومى، إنتاجية العامل الزراعى على أساس سعر السوق وتكلفة عوامل الإنتاج، إنتاجية الجنيه/أجر على أساس سعر السوق وتكلفة عوامل الإنتاج، نسبة رأس المال المستثمر بالنسبة للعامل الزراعى، ومتوسط نصيب العامل الزراعى من الإستثمارات الزراعية، ومتوسط نصيب العامل الزراعى من الرقعة المزروعة والمحصولية، نسبة القيمة المضافة إلى عدد المشتغلين بالزراعة، القيمة المضافة للجنيه/أجر، والإنتاجية وعلاقتها بالأجور فى القطاع الزراعى، والإنتاجية الحدية والمتوسطة والمرونة الإنتاجية لموارد العمل البشرى الزراعى والألى فى مزارع العينة البحثية.

أعدت الدراسة على مصدرين من البيانات أولهما البيانات الأولية وتم تجميعها من خلال إستمارة إستبيان لبحث ميدانى لعينة عشوائية متعددة المراحل تم تصميمها متضمنة جميع الجوانب البحثية اللازمة لهذه الدراسة خلال سنة زراعية بعينة الدراسة، يليها البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من الجهات الحكومية منها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، والنشرة الإقتصادية التى يصدرها البنك الأهلى المصرى، والتقارير الإقتصادية الذى يصدره البنك المركزى المصرى، وسجلات وتقارير وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى وبيانات الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى.

تقع الدراسة فى ستة أبواب يسبقها المقدمة التى تضمنت مشكلة البحث والأهداف البحثية والأسلوب البحثى، ومصادر البيانات، وتبويب البحث ويعقبها

المخلص العربى وقائمة الملاحق والمراجع باللغتين العربية والأجنبية وموجزا باللغة الإنجليزية، ويتناول الباب الأول بالدراسة الإطار النظرى والإستعراض المرجعى، ويختص الباب الثانى بالوضع الراهن للعمالة والأجور فى المقتصد القومى والزراعى فى مصر، ويتناول الباب الثالث الآثار المترتبة على السياسات التحريرية على سوق العمالة الزراعية فى مصر، كما يختص الباب الرابع بدراسة السكان وقوة العمل بعينة الدراسة، فى حين يتناول الباب الخامس تقدير الإحتياجات الفدائية من العمل البشرى للزروع النباتية والحيوانية بعينة الدراسة، ويختص الباب السادس بتقدير الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى الزراعى والآلى فى مصر ومزارع العينة البحثية.

وتشير أهم نتائج الباب الأول والذى يتناول الإطار النظرى والإستعراض المرجعى ويقع فى فصلن يتناول أولهما المفاهيم البحثية التى تضمنتها الدراسة، وثانيهما الإستعراض المرجعى للدراسات والبحوث المتعلقة بالعمالة الزراعية فى مصر، حيث تم تقسيم هذه الدراسات والبحوث لأربعة فترات أولها بحوث ودراسات أجريت خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٦٠، وثانيهما بحوث ودراسات أجريت خلال الفترة ١٩٦١-١٩٧٣، وثالثها بحوث ودراسات أجريت خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٦، ورابعها بحوث ودراسات أجريت خلال الفترة ١٩٨٧-٢٠٠٣، ويمكن القول بأن تلك البحوث والدراسات قد ألفت الضوء على العديد من الجوانب ذات الصلة بالعمالة الزراعية يمكن إستخلاصها فيما يلى:

١- أنه يوجد تفاوت فى تقديرات الموارد البشرية الزراعية وذلك نتيجة تعدد الجهات التى تم إتخاذها مصادر للمعلومات وهذا الأمر لايساعد فى الوصول إلى نتائج دقيقة لتلك الدراسات، كما أنها لا تساعد فى ذلك الوقت فى بناء قاعدة معلومات على أسس علمية صحيحة، مما يتطلب توحيد مصادر البيانات أو على الأقل إعتداد الجهات المختلفة على مصدر أساسى للمعلومات حتى لا يحدث التفاوت فى التقديرات.

٢- أدى زيادة القوى العاملة البشرية الزراعية عن إحتياجات الإنتاج النباتى والحيوانى خلال فترة الستينات وبداية السبعينات وهو ما أدى إلى ظهور البطالة

المقنعة والموسمية الدائمة، وهذا لايساعد على الإستغلال الجيد للعمالة الزراعية مما ينعكس ذلك على إنخفاض الأجور الزراعية والكفاءة الإنتاجية.

٣- شهدت فترة الثمانينيات وما بعدها إنخفاضا مستمرا في نسبة مساهمة قوى العمل الزراعى بالنسبة لقوى العمل الكلية، ويرجع ذلك إلى زيادة الأنشطة الإقتصادية غير الزراعية وتوجيه مزيد من الإستثمار نحوها نظرا لإرتفاع عائدها الإقتصادى بالمقارنة بالزراعة.

٤- أثرت سياسات الإصلاح الإقتصادى على قطاع الزراعة بدرجة كبيرة وكان لها آثار سلبية وأخرى إيجابية، وأهم آثارها السلبية إنعكست على حجم الطلب على العمالة الزراعية والكفاءة الإنتاجية للعمالة الزراعية، أما آثارها الإيجابية فتمثلت فى زيادة العائد على السعة فى الإنتاج الزراعى وتقليل حجم البطالة الزراعية المقنعة.

أما الباب الثانى فيتناول بالدراسة الوضع الراهن للعمالة والأجور فى المقتصد القومى والزراعى فى مصر، وينطوى على فصلين أولهما يتناول الوضع الراهن للعمالة والأجور فى المقتصد القومى، وقد أسفرت نتائج هذا الفصل عن إنخفاض نسبة مساهمة سكان الريف من حوالى ٧٣% إلى نحو ٥٧,٣% خلال فترة الدراسة، فى حين إرتفعت نسبة مساهمة سكان الحضر من نحو ٢٧% إلى حوالى ٤٢,٧% مما ينعكس تلقائيا على إنخفاض الأهمية النسبية للعمالة الزراعية بالنسبة للعمالة الكلية حيث إنخفضت من حوالى ٤٥,٥٧% فى عام ١٩٧٤ إلى نحو ٢٨,١٣% فى عام ٢٠٠٠، فى حين إرتفعت الأهمية النسبية للعمالة الغير زراعية من نحو ٥٤,٤٣% فى عام ١٩٧٤ إلى حوالى ٧١,٨٧% فى عام ٢٠٠٠، وبمعدل زيادة سنوية بلغ نحو ١,٩٦% خلال فترة الدراسة الأولى ١٩٧٤-١٩٨٦، وحوالى ٣,٦٧% خلال فترة الدراسة الثانية ١٩٨٧-٢٠٠٠، كما تبين من الدراسة أن الأجور الكلية الحقيقية قد تزايدت سنويا بمعدل بلغ حوالى ٩,٤٣%، ٣,٩١% خلال فترتى الدراسة على التوالى، فى حين بلغ نظيره للأجور الغير زراعية الحقيقية نحو ٩,٢٧%، ٤,٠٤% على التوالى خلال فترتى الدراسة، بينما بلغ معدل الزيادة

السوية بالنسبة لمتوسط أجر العامل الغير زراعى نحو ٦,٤٧% خلال فترة الدراسة الأولى، فى حين بلغ نظيره حوالى (٢,٧٦%) خلال فترة الدراسة الثانية.

كما أظهرت الدراسة إنخفاض الأهمية النسبية للقوة البشرية (الفئة المنتجة) من نحو ٦٦,٥% من جملة السكان خلال تعداد عام ١٩٦٦ إلى نحو ٥٩,٩% من جملة السكان خلال تعداد عام ١٩٩٦، فى حين إرتفعت الأهمية النسبية للسكان داخل قوة العمل من حوالى ٤٢,٢% إلى نحو ٤٤,٨% من جملة السكان داخل قوة العمل خلال تعدادى عامى ١٩٦٦، ١٩٩٦ على التوالى، كما إنخفضت الأهمية النسبية لفئة العاملين من حوالى ٩٣,٢% إلى نحو ٨٩,٣% من جملة السكان داخل قوة العمل على التوالى خلال تعدادى عامى ١٩٦٦، ١٩٩٦، فى حين إرتفعت نظيرتها بالنسبة لفئة المتعطلين من حوالى ٦,٨% إلى نحو ١٠,٧% على التوالى من جملة السكان داخل قوة العمل خلال نفس التعدادين.

فى حين تناول الفصل الثانى بالدراسة الوضع الراهن للعمالة والأجور فى المقتصد الزراعى، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن القوى العاملة الزراعية تزايدت سنوياً بمعدل بلغ نحو ٠,٤٦% خلال فترة الدراسة الأولى ١٩٧٤-١٩٨٦، إرتفع إلى حوالى ٠,٨٦% خلال فترة الدراسة الثانية ١٩٨٧-٢٠٠٠، فى حين بلغ نظيره للعمالة الزراعية العائلية حوالى ٠,٥٨%، ٠,٣٦% على التوالى خلال فترتى الدراسة، كما بلغ نحو ٠,٥٤%، ١,٥٩% على التوالى بالنسبة للعمالة الزراعية المستأجرة خلال فترتى الدراسة، كما تبين من الدراسة أن زيادة قدرها جنيه واحد فى الأجر اليومى الحقيقى للرجل والولد يؤدي إلى إنخفاض الطلب على العمالة الزراعية اللازمة للإنتاج النباتى بحوالى ٢١,٣٧ مليون يوم عمل/رجل، ١٥١,٢ مليون يوم عمل/ولد. ويتقدير موسمية الطلب على العمالة الزراعية رجال تبين إنخفاض الطلب خلال شهور فبراير، مارس، يوليو، أغسطس، سبتمبر، نوفمبر، ديسمبر حيث إنخفاض الدليل الموسمى عن متوسطه العام بنسب بلغت نحو ٢٤,٣%، ٦,٩%، ٢٦,١%، ٢٧,٤%، ٣٢,٢%، ٢٥,١%، ١٨,٥% على التوالى، فى حين إرتفع الطلب خلال شهور إبريل، مايو، يونيو، أكتوبر حيث إرتفع الدليل الموسمى عن متوسطه العام بنسب بلغت حوالى ٣٣,٨%، ٧٠,٩%، ٦٣,٤%، ١٧,٨% على التوالى، كما تبين إنخفاض الطلب على العمالة الزراعية بالنسبة

للأولاد خلال شهور يناير، فبراير، إبريل، مايو، أغسطس، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر حيث إنخفض الدليل الموسمي عن متوسطه العام بنسب بلغت نحو ٥٩,٧٥%، ٤٨,٧٥%، ٥٤,٠١%، ٦,٠٤%، ١٥,١٥%، ٤٠,٨٣%، ٣٨,٩%، ٥٠,١% على التوالي، في حين ارتفع الطلب خلال شهور مارس، يونيو، يوليو، سبتمبر حيث ارتفع الدليل الموسمي عن متوسطه العام بنسب بلغت نحو ١٢,٢١%، ١٤٠%، ٦٣,١٨%، ٩٨,٣% على الترتيب.

كما تبين من الدراسة أن الأجور الزراعية النقدية تزايدت سنوياً بمعدل بلغ حوالي ١٨,١٤% خلال فترة الدراسة الأولى إنخفض إلى نحو ١٠,٨٤% خلال فترة الدراسة الثانية، في حين بلغ نظيره للأجور الزراعية الحقيقية نحو ١٠,٣٨%، ٣,١٢% خلال فترتي الدراسة على التوالي، بينما إنخفض معدل الزيادة السنوية لمتوسط أجر العامل الزراعي النقدي من حوالي ١٧,٨١% إلى نحو ١٠,١% خلال فترتي الدراسة على التوالي، في حين بلغ نظيره الحقيقي حوالي ١٠,٠٤%، ٢,٢٣% خلال فترتي الدراسة على التوالي، مما يعكس الآثار السلبية لسياسة التحرر الإقتصادي على متوسط أجر العامل الزراعي النقدي والحقيقي، كما أظهرت النتائج إنخفاض معدل الزيادة السنوية لمتوسط أجر الرجل اليومي النقدي من حوالي ١٩,٣٩% خلال فترة الدراسة الأولى إلى نحو ٤,٥٥% خلال فترة الدراسة الثانية، في حين إنخفض نظيره بالنسبة للولد من حوالي ٢١,٧٢% إلى نحو ٣,٩٧% على التوالي خلال فترتي الدراسة على التوالي.

ويتناول الباب الثالث بالدراسة الآثار المترتبة على السياسات التحررية على سوق العمالة الزراعية في مصر، وينطوي هذا الباب على فصلين أولهما يتناول بالدراسة محددات العمالة الزراعية في مصر، ويختص ثانيهما بنموذج إقتصادي - قياسي لسوق العمالة الزراعية في ظل سياسات التحرر الإقتصادي في مصر، حيث أظهرت نتائج الفصل الأول أن أقوى المتغيرات تأثيراً على العمالة الزراعية الكلية خلال فترة الدراسة الأولى ١٩٧٤-١٩٨٦ هي الرقعة المحصولية حيث تعتبر مسئولة عن نحو ٧٢% من التغيرات التي طرأت عليها، كما تبين أن عدد السكان هو أقوى المتغيرات تأثيراً على العمالة الزراعية الكلية خلال فترة الدراسة الثانية ١٩٨٧-٢٠٠٠، وكذا إجمالي فترة الدراسة (١٩٧٤-٢٠٠٠)، حيث يعتبر مسئول

عن حوالى ٩٠%، ٩٥% من التغيرات التى طرأت عليها على التوالى، كما تبين من الدراسة أن محددات العمالة الزراعية الكلية وفقا لإختبار كلين هى الأجور الزراعية الحقيقية، ورأس المال المزرعى الحقيقى، ونسبة الأجور الزراعية للأجور الكلية. كما تبين من الدراسة أن أقوى المتغيرات تأثيرا على العمالة الزراعية المستأجرة خلال فترة الدراسة الأولى تمثلت فى كل من الرقعة المحصولية، والرقعة المزروعة، وعدد السكان. فى حين إتضح أن الرقعة المحصولية هى أقوى المتغيرات تأثيرا خلال فترتى الدراسة الثانية وإجمالى الفترة، حيث تعتبر مسؤولة عن حوالى ٩٠%، ٥٧% من التغيرات الحادثة فى العمالة الزراعية المستأجرة على التوالى، كما أن محددات العمالة الزراعية المستأجرة تمثلت فى كل من الأجور الزراعية الحقيقية، ورأس المال المزرعى الحقيقى، والرقعة المحصولية ونسبة الأجور الزراعية للأجور الكلية، ومعدل التكتيف الزراعى، والتحرر الإقتصادى.

كما أظهرت الدراسة أن أقوى المتغيرات تأثيرا على العمالة الزراعية العائلية خلال فترة الدراسة الأولى هو عدد السكان، فى حين أن أهم المتغيرات تأثيرا خلال فترة الدراسة الثانية تمثلت فى كل من الأجور الكلية الحقيقية والأجور الزراعية الحقيقية حيث يعتبران مسئولان عن حوالى ٦١% من التغيرات التى طرأت عليها، كما إتضح أن عدد السكان هو أقوى المتغيرات تأثيرا خلال إجمالى فترة الدراسة ١٩٧٤-٢٠٠٠ حيث يعتبر مسئول عن حوالى ٥٥% من التغيرات بها، كما تبين أن محددات العمالة الزراعية العائلية تمثلت فى كل من الأجور الزراعية الحقيقية، ورأس المال المزرعى الحقيقى، والرقعة المحصولية، ونسبة الأجور الزراعية للأجور الكلية.

وتناول الفصل الثانى بالدراسة النموذج الإقتصادى- القياسى لسوق العمالة الزراعية فى ظل سياسات التحرر الإقتصادى فى مصر، حيث أستخدم نموذج (3SLS) ولقد أسفرت نتائج هذا الفصل على أن زيادة الطلب على العمالة الزراعية بوحدة واحدة يؤدى إلى زيادة قيمة الإنتاج الزراعى بمقدار ١,٥ ألف جنيه، وأن زيادة رأس المال المزرعى بمقدار وحدة واحدة يؤدى إلى زيادة قيمة الإنتاج الزراعى بمقدار ١٨٦ ألف جنيه، كما تبين وجود أثرا إيجابية لسياسة الإصلاح

الإقتصادي على قيمة الإنتاج الزراعي حيث ثبت معنوية المتغير الصوري، وبإشارة موجبة، وبترتيب الأهمية النسبية للمتغيرات من حيث التأثير على قيمة الإنتاج الزراعي يأتي المتغير الصوري الذي يعكس أثر سياسة الإصلاح الإقتصادي في المرتبة الأولى، يليه رأس المال المزرعي في المرتبة الثانية، ثم الطلب على العمالة الزراعية في المرتبة الأخيرة حيث بلغ معامل الإنحدار الجزئي القياسي نحو ٠,٤٩٨، ٠,١٨٢، ٠,٠٧٥ لكل منهم على التوالي.

في حين تبين من الدراسة أن زيادة أجر العامل الزراعي بمقدار جنيه واحد يؤدي إلى إنخفاض الطلب على العمالة الزراعية بمقدار ٢٨٤ عامل، كما أن زيادة رأس المال المزرعي بمقدار جنيه واحد يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة الزراعية نحو ٤١ ألف عامل وهو ما يعكس العلاقة الإحلالية بين رأس المال المزرعي والعمل البشري، كما أن زيادة المستوى التكنولوجي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة الزراعية بمقدار ٣٢,٩٤ ألف عامل وهو ما يعكس إحلال العمل البشري ذو التكلفة المنخفضة محل المستوى التكنولوجي ذو التكلفة المرتفعة، وبترتيب الأهمية النسبية للمتغيرات من حيث التأثير في الطلب على العمالة الزراعية يأتي في المرتبة الأولى المستوى التكنولوجي والذي يعكس الزمن يليه في المرتبة الثانية رأس المال المزرعي، يليه في المرتبة الأخيرة متوسط أجر العامل الزراعي حيث بلغ معامل الإنحدار الجزئي القياسي لكل منهم على التوالي نحو ٠,٨٨٦، ٠,٨١٧، (-٠,٧١٦).

كما أسفرت نتائج الدراسة أن زيادة عرض العمالة الزراعية بوحدة واحدة يؤدي إلى إنخفاض أجر العامل الزراعي بحوالي ٢,١٣ جنيهاً، في حين أن زيادة الرقعة المحصولية بوحدة واحدة يؤدي على زيادة أجر العامل الزراعي بنحو ٨٣٠ جنيهاً، كما أظهرت الدراسة وجود أثراً إيجابية لسياسة التحرر الإقتصادي على متوسط أجر العامل الزراعي حيث ثبت معنوية المتغير الصوري وبإشارة موجبة، وبترتيب الأهمية النسبية للمتغيرات من حيث التأثير في متوسط أجر العامل الزراعي يأتي في المرتبة الأولى الرقعة المحصولية، يليها في المرتبة الثانية المتغير الصوري والذي يعكس سياسة التحرر الإقتصادي، يليه في المرتبة الثالثة

عرض العمالة الزراعية حيث بلغ معامل الإنحدار الجزئي القياسى لكل منهم على الترتيب حوالى ١,٢٨، ٠,٤٨٩، (-٠,٨٤).

ويختص الباب الرابع بدراسة السكان وقوة العمل بعينة الدراسة ويقع هذا الباب فى فصلين أولهما يتناول بالدراسة السكان والقوة العاملة بمحافظة كفر الشيخ وأسيوط، وتبين من الدراسة أن الرقعة المزروعة بلغت نحو ٦٠٤,٣، ٣١٤,٩ ألف فدان تمثل حوالى ٦٧,٧%، ٨٥,٢% من الرقعة الأرضية بمحافظة الدراسة على التوالي، فى حين بلغت الرقعة المحصولية نحو ١٠٧٩,٣، ٥٥٣,٥ ألف فدان بكلا المحافظتين على التوالي، كما بلغ عدد الحيازات نحو ٢٠٨,٣٥، ٢٠١,١ ألف حائز بمحافظة الدراسة على الترتيب، كما تبين من الدراسة إنخفاض الأهمية النسبية لسكان الريف من حوالى ٨١,٠٤%، ٧٦,٣% إلى نحو ٧٧,١%، ٧٢,٧% بمحافظة الدراسة على التوالي خلال تعداد عامى ١٩٦٦، ١٩٩٦، فى حين ارتفعت الأهمية النسبية لسكان الحضر من حوالى ١٨,٩٦%، ٢٣,٧% إلى نحو ٢٢,٩%، ٢٧,٣% خلال نفس التعدادين على التوالي، وهو ما يعكس إنخفاض الأهمية النسبية للعمالة الزراعية بالنسبة للعمالة الكلية بمحافظة الدراسة، حيث بلغت الأهمية النسبية للعمالة الزراعية لإجمالى العمالة الكلية نحو ٥١,٢٢%، ٥٢,٠١% بمحافظة الدراسة على التوالي خلال تعداد عام ١٩٩٦، فى حين بلغت نظيرتها الغير زراعية نحو ٤٨,٧٨%، ٤٧,٩٩% بكلا المحافظتين على التوالي خلال نفس التعداد. بينما بلغت الأهمية النسبية للعمالة الزراعية بالريف نحو ٦١,٩٥%، ٦٦,٧٤% مقارنة بحوالى ١٨,٨٨%، ١٩,١٧% بالحضر بمحافظة الدراسة على التوالي، فى حين بلغت نظيرتها الغير زراعية بالريف حوالى ٣٨,٠٥%، ٣٣,٢٦% مقارنة بحوالى ٨١,١٢%، ٨٠,٨٣% بالحضر بمحافظة الدراسة على الترتيب.

كما إتضح من الدراسة أن حجم الفئة العمرية المنتجة بلغ نحو ١,٣١، ١,٤٤ مليون نسمة تشكل نحو ٥٩,٠٢%، ٥١,٢٥% من إجمالى عدد السكان بمحافظة الدراسة على التوالي، فى حين بلغت نظيرتها الغير منتجة حوالى ٠,٩١، ١,٣٧ مليون نسمة تمثل نحو ٤٠,٩٨%، ٤٨,٧٥% من إجمالى عدد السكان بمحافظة الدراسة على الترتيب، كما بلغ حجم السكان خارج قوة العمل نحو ٠,٦٥٦، ٠,٧٣٩ مليون نسمة تمثل نحو ٥٠%، ٥١,٤٦% من حجم القوة البشرية بمحافظة الدراسة

على التوالي، بينما بلغ حجم السكان داخل قوة العمل حوالي ٠,٦٩٧،٠٠,٦٥٦ مليون نسمة تشكل حوالي ٥٠,٠%، ٤٨,٥٤% بمحافظتى الدراسة على الترتيب، وبلغ حجم فئة العمال المشتغلين نحو ٠,٥٧٤،٠٠,٦٢٣ مليون نسمة تمثل نحو ٨٧,٥%، ٨٩,٤% من إجمالى السكان داخل قوة العمل بمحافظتى الدراسة على الترتيب، كما بلغ حجم فئة العمال المتعطلين حوالي ٠,٠٧٤،٠٠,٠٨٢ مليون نسمة تمثل حوالي ١٢,٥%، ١٠,٦% من إجمالى عدد السكان داخل قوة العمل بمحافظتى الدراسة على التوالي، كما بلغت نسبة الإعاقة نحو ٦٩,٤%، ٩٥,١% على الترتيب بمحافظتى الدراسة.

ويختص الفصل الثانى باختيار وتوصيف العينة البحثية حيث تم اختيار محافظتى كفر الشيخ وأسيوط لإجراء هذه الدراسة ومن داخل كل محافظة تم اختيار مركزين بواقع قريتين بكل مركز، وقد تم اختيار المراكز والقرى عشوائياً وقد وقع الاختيار على مركزى دسوق والحامول بعينة محافظة كفر الشيخ وقريتى العجوزين وكفرالعرب بالمركز الأول، وقريتى المشرقى والكفر الشرقى بالمركز الثانى، ومركزى أسيوط والقوصية بعينة محافظة أسيوط وقريتى موشا وبنى حسين بالمركز الأول، وقريتى بوق ومير بالمركز الثانى، وبلغ حجم العينة البحثية ٣٠٠ أسرة ريفية مهنتها الأساسية الزراعة بواقع ٢٠٠ أسرة ريفية بعينة محافظة كفر الشيخ موزعة بالتساوى على المراكز والقرى ١٠٠ أسرة ريفية بعينة محافظة أسيوط موزعة بالتساوى على المراكز، والقرى وتشير أهم النتائج إلى أن النمط الحيازى السائد هو الحيازة الإمتلاكية حيث بلغت الرقعة الحيازية الإمتلاكية بالعينة نحو ٧٢٧,٧١ فدان تمثل نحو ٨٧,٧٤% من إجمالى مساحة العينة، كما بلغ عدد الحائزين الملاك بالعينة ٢٥٧ حائزاً يمثلون حوالي ٨٥,٧% من إجمالى الحائزين بالعينة، بينما بلغت الرقعة الحيازية المختلطة نحو ٥٢,٣٧٥ فدان تمثل نحو ٦,٣٨% من إجمالى مساحة العينة، كما بلغ عدد الحائزين بها ٢٥ حائزاً تشكل نحو ٨,٣% من إجمالى عدد الحائزين بالعينة، فى حين بلغت الرقعة الحيازية الإستتجارية نحو ٤٨,٧٩ فدان تمثل نحو ٥,٨٨% من إجمالى مساحة العينة، فى حين بلغ عدد الحائزين المستأجرين بالعينة ١٨ حائزاً يمثلون حوالي ٦% من إجمالى الحائزين بالعينة البحثية وتم تقسيم العينة البحثية وفقاً للفئات الحيازية لأربعة فئات أولها الفئة

الحيازية أقل من فدان، وثانيها الفئة الحيازية فدان لأقل من ثلاثة أفدنة، وثالثها الفئة الحيازية ثلاثة أفدنة لأقل من خمسة أفدنة، ورابعها الفئة الحيازية خمسة أفدنة فأكثر، حيث إتضح أن عدد الزراع المبحوثين بكل فئة حيازية بلغ حوالى ٨٤، ١٣١، ٤٨، ٤٧ مبحوث يشكلون نحو ٢٨%، ٤٣,٧%، ١٦%، ١٢,٣% على التوالي من إجمالى حجم العينة البحثية، كما تمثل منوال الإنتاج الزراعى بالعينة فى مجموعتين أولهما مجموعة المحاصيل الشتوية وتضم محاصيل بنجر السكر والقمح والبرسيم والفول البلدى والعدس والحمص حيث بلغ عدد المزارع بالعينة نحو ٤٥، ٢٤٩، ٢٣٥، ٢٧، ١١، ٣ مزرعة على التوالي، وثانيها مجموعة المحاصيل الصيفية وتضم محاصيل القطن والأرز وبطيخ اللب والذرة الشامية والذرة الرفيعة والفول السودانى، وبلغ عدد المزارع بالعينة لكل منهم على التوالي حوالى ١٠٢، ١٨٧، ١٥، ٩٧، ٥٢، ٢ مزرعة.

ويتناول الباب الخامس بالدراسة الإحتياجات الفدانية من العمل البشرى للزروع النباتية والحيوانية بعينة الدراسة، وينطوى هذا الباب على ثلاثة فصول يختص أولهما بالإحتياجات الفدانية من العمل البشرى للزروع النباتية، وقد تبين من الدراسة أن متوسط الإحتياج الفدانى للقمح من العمل البشرى بالفئات الحيازية المختلفة بلغ حوالى ١٨,٤ رجل/يوم، ٣,٩ إمراة/يوم، ١,٠١ ولد/يوم كمتوسط بعينة كفر الشيخ، فى حين بلغ نظيره بعينة أسيوط نحو ٢٥,٥ رجل/يوم، ٤,٦ ولد/يوم، بينما بلغ متوسط الإحتياج الفدانى للبرسيم بعينة كفر الشيخ حوالى ٣٥,٠٤ رجل/يوم، ٦,٥ إمراة/يوم، ٦,١ ولد/يوم، كما بلغ نظيره بعينة أسيوط نحو ٤٦,٨ رجل/يوم، ٦,٣ ولد/يوم، كما بلغ متوسط الإحتياج الفدانى لمحصول بنجر السكر بعينة كفر الشيخ نحو ٢٣,٥ رجل/يوم، ١٨,٢ إمراة/يوم، ١٠,٧ ولد/يوم، فى حين بلغ نظيره بعينة أسيوط حوالى ٣٧ رجل/يوم، ٢٠ ولد/يوم، كما بلغ متوسط الإحتياج الفدانى لمحصول الفول البلدى بعينة كفر الشيخ نحو ١٣,٤ رجل/يوم، ٨,٣ إمراة/يوم، ٣,٠٤ ولد/يوم، فى حين بلغ نظيره بعينة أسيوط حوالى ٢٤,٤ رجل/يوم، ٧,٦ ولد/يوم، بينما بلغ متوسط الإحتياج الفدانى لمحصول العدس بعينة أسيوط نحو ٢٢,٦ رجل/يوم، ٣,٧ ولد/يوم، كما بلغ نظيره للحمص حوالى ٣٢ رجل/يوم، ٧,٥ ولد/يوم، كما تبين من الدراسة أن متوسط الإحتياج الفدانى من العمل البشرى لمحصول الأرز بعينة كفر الشيخ بلغ نحو ٢٦,٥ رجل/يوم، ١٠,٧

إمرأة/يوم، ٠,٧ ولد/يوم، كما بلغ متوسط الإحتياج الفدانى لمحصول القطن من العمل البشرى حوالى ٢٧,٩ رجل/يوم، ٣٤ امرأة/يوم، ٣١,٢ ولد/يوم بعينة كفر الشيخ، فى حين بلغ نظيره بعينة أسيوط نحو ٢٨ رجل/يوم، ٣٧,٤ ولد/يوم، بينما بلغ متوسط الإحتياج الفدانى من العمل البشرى لمحصول الذرة الشامية بعينة كفر الشيخ حوالى ٢١,٣ رجل/يوم، ١٥,٢ امرأة/يوم، ٤,٧ ولد/يوم، كما بلغ نظيره بعينة أسيوط نحو ٢٤,٣ رجل/يوم، ١٥,٤ ولد/يوم، بينما بلغ متوسط الإحتياج الفدانى لمحصول الذرة الرفيعة بعينة أسيوط حوالى ٢٦,٢ رجل/يوم، ٧,١ ولد/يوم. فى حين بلغ متوسط الإحتياج الفدانى لمحصول بطيخ اللب بعينة كفر الشيخ نحو ٢١,٥ رجل/يوم، ٢٣,٧ امرأة/يوم، ١٦,٥ ولد/يوم، فى حين بلغ متوسط الإحتياج الفدانى لمحصول الفول السودانى بعينة أسيوط حوالى ٢٩,٦ رجل/يوم، ٣٧,٤ ولد/يوم. من ذلك يتبين إرتفاع متوسط الإحتياجات الفدانى للزروع النباتية من العمل الرجالى بعينة أسيوط ومرجع ذلك لعدم خروج المرأة للعمل بالقطاع الزراعى بصعيد مصر.

ويتناول الفصل الثانى بالدراسة إحتياجات الوحدة الحيوانية من العمل البشرى بعينة الدراسة، حيث تبين من الدراسة أن إحتياجات الوحدة الحيوانية من العمل الرجالى بعينة كفر الشيخ بلغ نحو ٥٢,١ رجل/يوم، بحد أقصى بلغ حوالى ٥٥,٥ رجل/يوم بقرية العجوزين، وحد أدنى بلغ حوالى ٥٠,١ رجل/يوم بقرية الكفر الشرقى، فى حين بلغ نظيره بعينة أسيوط نحو ٥١ رجل/يوم بحد أقصى بلغ حوالى ٥٣ رجل/يوم بقرية بوق، وحد أدنى بلغ حوالى ٤٧,٥ رجل/يوم بقرية بنى حسين، كما بلغ متوسط إحتياج الوحدة الحيوانية من العمل النسائى بعينة كفر الشيخ نحو ١٠,١٢ امرأة/يوم بحد أقصى بلغ نحو ١٠,٨٥ امرأة/يوم بقرية كفرالعرب وحد أدنى بلغ حوالى ٨,٩١ امرأة/يوم بقرية الكفر الشرقى، كما بلغ نظيره بعينة أسيوط نحو ١٤,٣٦ امرأة/يوم بحد أقصى بلغ نحو ١٥,١٦ امرأة/يوم بقرية بنى حسين وحد أدنى بلغ حوالى ١٠,٤٤ امرأة/يوم بقرية مير.

ويختص الفصل الثالث بتقدير موازنة العرض والطلب للعمل البشرى بعينة الدراسة، وتمثلت أهم نتائج هذا الفصل فى أن المتاح للإستخدام من العمل الرجالى بعينة كفر الشيخ وأسيوط بلغ حوالى ٩٥,٤، ٥٤,٥ ألف رجل/يوم على التوالى، فى حين بلغ نظيره المستخدم الفعلى نحو ٦٥,٣، ٢٧,١ ألف رجل/يوم على التوالى،

بينما بلغ حجم الفائض من العمل الرجالي بعينة كفر الشيخ وأسيوط نحو ٣٠,١، ٢٧,٤ ألف رجل/يوم تشكل حوالى ٣١,٦%، ٥٠,٤% من إجمالى المتاح للإستخدام السنوى بعينة الدراسة على التوالى، كما يتبين من الدراسة أن المتاح للإستخدام من العمل انسائى بعينة كفر الشيخ وأسيوط بلغ نحو ٢٨، ٢٣,١ ألف امرأة/يوم على التوالى، فى حين بلغ نظيره المستخدم الفعلى حوالى ١٩,٥٧ امرأة/يوم، ٣,٩٧ ألف امرأة/يوم على التوالى، بينما بلغ حجم الفائض من العمل النسائى نحو ٨,٤٣، ١٩,١٣ ألف امرأة/يوم تشكل نحو ٣٠,١%، ٨٢,٨% من إجمالى المتاح للإستخدام بعينة الدراسة على التوالى، كما تبين من الدراسة أن المتاح للإستخدام من عمالة الأولاد بعينة كفر الشيخ وأسيوط بلغ نحو ٢١,١، ١٤ ألف ولد/يوم لكل منهما على التوالى، كما بلغ نظيره المستخدم الفعلى حوالى ٦,١، ٥,٢ ألف ولد/يوم على الترتيب، فى حين بلغ حجم الفائض من عمالة الأولاد بعينة الدراسة نحو ١٥، ٨,٨ ألف ولد/يوم تمثل نحو ٧١,١%، ٦٢,٩% من إجمالى المتاح للإستخدام السنوى على التوالى.

ويختص الباب السادس بدراسة الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى الزراعى والآلى فى مصر ومزارع العينة البحثية، وينطوى هذا الباب على فصلين، أولهما يتناول بالدراسة الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى الزراعى والآلى فى مصر وتمثلت أهم نتائج هذا الفصل فى إنخفاض الأهمية النسبية للأجور الزراعية من الأجور الكلية من نحو ١٥,٨٣% فى عام ١٩٧٤ إلى حوالى ١٢,٩% فى عام ٢٠٠٠، كما إرتفع متوسط الأجر الزراعى بالنسبة للأجر القومى من حوالى ٣٣,٩٢% فى عام ١٩٧٤ إلى نحو ٤٧,٧٨% فى عام ٢٠٠٠، بينما تبين من الدراسة أن معدل الزيادة السنوية بالنسبة لإنتاجية العامل الزراعى على أساس سعر السوق قد إنخفض من حوالى ١٥,٨٢% خلال فترة الدراسة الأولى ١٩٧٤-١٩٨٦ إلى نحو ١٠,٨٣% خلال فترة الدراسة الثانية ١٩٨٧-٢٠٠٠، فى حين أن إنتاجية الجنيه أجر على أساس سعر السوق تناقصت سنويا بمعدل بلغ نحو (٦,٣٣%) خلال فترة الدراسة الأولى، فى حين بلغ معدل الزيادة السنوية نحو ٠,١٥% خلال فترة الدراسة الثانية، كما تبين من الدراسة أن معامل نسبة رأس المال المستثمر بالنسبة للعامل الزراعى تزايد سنويا بمعدل بلغ نحو ١٦,١٤% خلال فترة الدراسة الأولى إنخفض إلى نحو ١٠,٩٢% خلال فترة الدراسة الثانية، فى

حين بلغ معدل الزيادة السنوية لمعيار القيمة المضافة لعدد العاملين بالزراعة نحو ١٥,٢% خلال فترة الدراسة الأولى، إنخفض إلى نحو ١٠,٢% خلال فترة الدراسة الثانية، كما تبين من الدراسة أن تغيراً قدره ١٠% في متوسط إنتاجية العامل الزراعي يؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه لأجر العامل الزراعي بنحو ١٣,٣٩% خلال فترة الدراسة الأولى مما يعنى ارتفاع تكلفة العمل الوحدة الناتج، في حين بلغ نظيره خلال فترة الدراسة الثانية حوالي ٩,٩٩% مما يعنى إنخفاض تكلفة العمل لوحدة الناتج، كما تبين أن زيادة إنتاجية العامل الزراعي بجنيه واحد يؤدي إلى زيادة أجر العامل الزراعي بحوالي ٠,١٥٣ جنيهاً خلال إجمالي فترة الدراسة ١٩٧٤-٢٠٠٠، مما يعنى إنخفاض تكلفة العمل لوحدة الناتج.

ويتناول الفصل الثانی بالدراسة الكفاءة الإنتاجية لإستخدام موارد العمل البشرى والآلى فى مزارع عينة الدراسة حيث تمثلت أهم نتائج هذا الفصل فى أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل العائلى والمستأجر بعينة كفرالشيخ بلغت نحو ٠,٨، ٠,٦ جنيهاً على التوالي، فى حين بلغت الإنتاجية المتوسطة نحو ١٦,٣٢، ١١,٨ جنيهاً على التوالي وهو ما يعكس علاقة العائد للسعة المتناقص، فى حين بلغت المرونة الإنتاجية نحو ٠,٠٥ لكل منهما على التوالي، وهو ما يعكس التأثير الإيجابى للتوسع فى إستخدام عنصر العمل البشرى بنوعيه عن المستوى الحالى، فى حين بلغت الإنتاجية الحدية للعمل الآلى بعينة كفرالشيخ حوالي ٤,٤٥ جنيهاً، بينما بلغت الإنتاجية المتوسطة نحو ٨,٩ جنيهاً، كما بلغت المرونة الإنتاجية حوالي ٠,٥ وهو ما يعكس التأثير الإيجابى للتوسع فى إستخدام العمل الآلى بعينة كفرالشيخ عن المستوى الحالى. كما إتضح من الدراسة أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل العائلى والمستأجر بعينة أسيوط بلغت نحو ٣,٤٥، ٣,٦١ جنيهاً على التوالي، فى حين بلغت الإنتاجية المتوسطة نحو ٢٢,٠٢، ١٣,٧١ جنيهاً على التوالي، كما بلغت المرونة الإنتاجية نحو ٠,١٦، ٠,٢٦ لكل منهما على الترتيب، مما يعكس التأثير الإيجابى للتوسع فى إستخدام عنصر العمل البشرى بنوعيه المستخدم فى الإنتاج النباتى عن المستوى الحالى، بينما بلغت الإنتاجية الحدية للعمل الآلى نحو ١,٠٧ جنيهاً، فى حين بلغت الإنتاجية المتوسطة حوالي ١٠,٦٧ جنيهاً، كما بلغت المرونة الإنتاجية نحو ٠,١، مما يعكس علاقة العائد للسعة المتناقص وكذا التأثير الإيجابى للتوسع فى إستخدام العمل الآلى المستخدم فى الإنتاج النباتى عن المستوى الحالى.

التوصيات

- فى ضوء ما ورد بالدراسة من بحوث ودراسات توصى الدراسة:
- ١- ضرورة العمل على بناء قاعدة معلومات على أسس علمية صحيحة وعلى مستوى عال من الدقة، وتوحيد مصادر البيانات أو على الأقل اعتماد الجهات المختلفة على مصدر أساسى حتى يتسنى إستقراء المفاهيم الخاصة بتقديرات العمالة فى مصر والبيانات المتعلقة بها كالأجور الزراعية اليومية والسنوية.
 - ٢- الحد من الإسراف فى إستخدام العمل البشرى الزراعى الذى لم تعد إنتاجيته تتمشى والمنطق الإقتصادى، وتوجيه العمالة الزائدة إلى مشاريع إستصلاح وإستزراع الأراضى الجديدة بهدف رفع كفاءة العمل المستخدم فى الزراعة والإرتقاء بمستوى معيشة الزراع من خلال زيادة الدخل الزراعى والدخل القومى.
 - ٣- ضرورة النظر فى نظم الحيازات الزراعية ولاسيما القزمية بهدف معالجة آثارها الغير مرغوبة وجوانب الضعف فيها، ورفع كفاءة الفئات المنتجة ومحاولة الوصول إلى مستوى العمالة الكاملة لتلك الفئات.
 - ٤- الإهتمام بسياسة التعليم الإلزامى والتي ستؤدى إلى خفض محقق فى حجم العمل ولاسيما بالريف، مما يؤدى إلى تقليل حجم الفائض فى العمالة الزراعية إذا ما تم التشدد فى تطبيق هذه السياسة.
 - ٥- تطبيق وإستخدام الميكنة الزراعية كثيفة إستخدام عنصر العمل البشرى وقليلة الإستخدام لعنصر رأس المال للإستفادة من وفرة الأيدى العاملة الرخيصة وندرة رأس المال بالقطاع الزراعى، وضرورة التوسع فى التعليم ومراكز التدريب الفنية لتوفير العمالة الماهرة اللازمة لتشغيل الآلات الزراعية بدرجة عالية من الكفاءة.
 - ٦- العمل على رفع كفاءة سوق العمل الزراعى وحل مشاكله من خلال رفع الأجر الحقيقى للعامل الزراعى وليس الأجر النقدى عن طريق وضع سياسة تسعيرية لرفع أسعار المنتجات الزراعية وزيادة القوة الشرائية للسكان الزراعيين بصفة خاصة والسكان الريفيين بصفة عامة.

٧- الإهتمام بمشروعات تنمية القرية وتشجيع قيام الصناعات المنزلية والريفية والتي يمكن من خلالها إمتصاص فائض العمل في الأوقات التي ينخفض فيها الطلب على العمالة الزراعية وإستخدامها في سد حاجة الطلب على العمل الزراعي أوقات الذروة وذلك للإسهام في توفير دخل مستقر للعمال الزراعيين طوال العام.

٨- العمل على تشجيع الإستثمار الحكومى والأهلى فى القطاع الزراعى وخفض معدلات الفائدة على القروض الزراعية والتوسع الزراعى الأفقى كل ذلك شأنه تعميل أعداد جديدة داخل قطاع الزراعة.

٩- العمل على رفع مستوى الإنتاجية الحدية للعمال الموسميين بهدف الحد من ظاهرة البطالة وتطوير وتنمية النظام المعيشى لهم بما قد يؤمن لهم حد أدنى من الإستقرار والذي ينعكس إيجابياً على إنتاجيتهم الحدية، وتطوير وإحكام الإشراف الرقابى عليهم أثناء فترات العمل وعدم ترك هذه المهمة لمقاولى الأنفار.

١٠- ضرورة الإهتمام بتنمية الموارد البشرية من خلال زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى سكان المجتمع بصفة عامة والسكان الريفيين بصفة خاصة، حيث أن العامل الأكثر مهارة أكثر إنتاجية من العامل الأقل مهارة، والفرد المتعلم أكثر إنتاجية من الفرد الأمى، كما لم تنحصر تنمية الموارد البشرية فى زيادة إنتاجيتها بل تتعداها إلى زيادة فعالية الإستهلاك وترشيده فضلاً عن الإسهام فى زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات مما يزيد الحافز على الإنتاج بتحويل المزيد من الموارد الطبيعية إلى موارد إقتصادية تستخدم فى زيادة إنتاج السلع والخدمات وزيادة فرص العمالة الفعالة.

١١- ضرورة الإستمرار فى إجراء مثل هذه الدراسات حيث تعد أمراً ضرورياً لملاحقة التطورات التى تلازم التطور فى القطاع الزراعى والتى تتسم بالتغير السريع والمتواصل، مع التركيز على الدراسات التى تتناول كفاءة إستخدام العنصر البشرى بإعتباره أهم عناصر الإنتاج.